

الخطوة الأولى: تقييم إمكانية النقدية

بما أنَّ بروتوكولات العمل المبكر تُنفَّذ على المستوى الوطني، يجب اختيار المناطق المستهدفة في التقييمات (المجتمعات والأسواق) بعناية، مع التأكُّد من أنها تمثل ظروف التمكين/التعطيل المعينة الخاصة بالبلد أو بالمنطقة التي سينفَّذ فيها بروتوكول العمل المبكر. قد يحتاجون إلى اختيار مجتمعات محدَّدة (مثل: حضرية/ريفية؛ وقريبة من الأسواق/بعيدة عن الأسواق؛ يسهل الوصول إليها/نائية إلخ.) لإجراء تقييمات للمجتمع والأسواق ومقدمي الخدمات المالية.



© الصليب الأحمر الألماني

إجراء تقييم مجتمعي يركّز على المساعدات النقدية والقسائم

ينبغي أن تكون المساعدات النقدية، كسائر المساعدات الإنسانية، مبنية على الاحتياجات. ويجب تقييم ما إذا كانت المساعدات النقدية هي الإجراء المبكر الأفضل الذي يمكن تنفيذه في السياقات المحددة. ويعتمد ذلك أيضًا على المهلة المتاحة التي تحددها التنبؤات والاحتياجات المتوقعة بالاستناد إلى الآثار السابقة. وعليه، يجب فهم الاحتياجات الأولية للمجتمعات وتفضيلاتها في ما يتعلّق بنوع المساعدة الذاتية وفقًا لقطاع العمل المبكر وطريقة التوزيع (مساعدة نقدية أو بالقسائم أو عينية أو متنوّعة) وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية ومستوى الإلمام بالشؤون المالية. كذلك، يتعيّن فهم المخاطر المحتملة المرتبطة بتلقي المساعدات النقدية والقسائم وقدرات التصدي التقليدية بالاستناد إلى البيانات التاريخية. [الأداة 1: قائمة تقييم إمكانية المساعدات النقدية]

إجراء تقييم للأسواق

تسمح تقييمات الأسواق بتحديد ما إذا كانت البيئة مناسبة للمساعدات النقدية والقسائم. فيجب دراسة إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتوافر السلع الأساسية، ونوعية السلع، وكميتها، وأسعارها، وسلسلة الإمداد والاتجاهات. وتُجرى التقييمات خلال عملية التخطيط للإجراءات المبكرة واختبارها، أي قبل بدء مواسم المخاطر المتوقعة بفترة طويلة. فيسمح بذلك لفريق التمويل القائم على التنبؤ بفهم بيئة الأسواق وأدائها والتأثير الذي لحق بها نتيجة الصدمات المماثلة التي حصلت في الماضي. وعند تقييم الأسواق، يجب النظر في الأسواق المحلية والإقليمية التي ترتادها المجموعات السكانية المستهدفة للحصول على السلع أو الخدمات التي تحتاج إليها وطريقة دمجها في سلاسل إمداد الأسواق الوطنية. وتتوفر في الكثير من الأحيان بيانات عن الأسواق لدى مكتب الإحصاءات الحكومي.

[الأداة 2: تقييم سريع للأسواق]



احرص على إشراك الجهات المعنية اللوجستية في مرحلة التقييم، لا سيما في تقييمات الأسواق ومقدمي القسائم



في حال عدم توفر القدرات التقنية اللازمة لإجراء تقييم للسوق داخل البلد، انظر في إمكانية حشد الدعم الإقليمي أو العالمي



توسيع نطاق الأسواق والبائعين

من المهم معرفة المهلة المتاحة لتجديد المخزون أو توسيع نطاق التجار/الخدمات. ويجب الحرص على إبلاغ الأسواق/التجار/الخدمات المعنية بمجرد بدء العمل. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالإجراءات المبكرة المحددة والمربّبة بحسب الأولوية في بروتوكول العمل المبكر في ما يتعلق مثلاً بالمأوى أو سبل العيش أو الصحة.

[دراسة حالة: جدوى برنامج التحويل النقدي (الصليب الأحمر الإسباني)]

إجراء تقييم لمقدمي الخدمات المالية

يجب أن تدرسوا بعناية قدرات مقدمي الخدمات المحتملين وسهولة الوصول إليهم (المصارف ومكاتب التحويلات

المالية وشركات تحويل الأموال عبر الهاتف ومكاتب البريد، إلخ)، إذ عليهم تولّي التحويلات النقدية في إطار زمني قصير وإلى مناطق غير محددة مسبقًا. [الأداة 3: تعيين مقدّمي الخدمات المالية]

وقد لا يتوفّر سوى عدد قليل من مقدّمي الخدمات المناسبين. يمكنكم الاستناد إلى ما يلي لتضييق خياراتكم:

- مدى استعدادهم للعمل عند الحاجة ضمن إطار زمني متفق عليه
- نطاق عملهم الجغرافي ومدى إلمامهم بالمجتمع المحلي
- امثالهم إلى الحد الأدنى من متطلبات التوزيع النقدي والتسوية المالية



احرصوا على إشراك السلطات المعنية، لا سيما إدارة الشؤون المالية، في مرحلة التقييم، وخاصة في تقييمات مقدّمي الخدمات المالية



كونوا على دراية بالمهلة المتاحة لتوسيع نطاق مقدّمي الخدمات المالية. واحرصوا على إبلاغ مقدّمي الخدمات المالية والفروع المحلية لمقدّمي الخدمات بمجرد بدء تنفيذ الإجراءات المبكرة.

الاعتبارات الرئيسية

- تعيين نقطة اتصال معيّنة بالنقد تابعة للجمعية الوطنية المضيفة أو العمل معها عن كثب
- العمل عن كثب مع الفريق القطاعي لبروتوكول العمل المبكر الخاص بالتمويل القائم على التنبؤ، بالإضافة إلى الجهات المعنية في مجال الخدمات اللوجستية والمالية من أجل التخطيط للتقييمات وتنفيذها
- إجراء تقييم مجتمعي سريع للمساعدات النقدية والقسائم
- إجراء تقييم سوقي للسلع والخدمات المرتبطة بالإجراءات المبكرة المحتملة
- التواصل مع نقطة الاتصال النقدي للتمويل القائم على التنبؤ
- التعاون مع الجمعيات الوطنية الشريكة وشركاء الحركة للتأهب النقدي



ثمة مصادر تمويل أخرى غير صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث:

على سبيل المثال، يقدم برنامج شبكة الأمان من الجوع مساعدات نقدية في أوقات الجفاف، بتمويل من الحكومة الكينية. وتوفر الجهات المانحة مثل

المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية الأموال اللازمة لالتخاذ إجراءات
مبكرة في ملاوي من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة المخاطر الطبيعية عن طريق
تقديم المساعدة النقدية.